

وزارة الخارجية

قرار

وزير الدولة للشئون الخارجية ووزير الخارجية بالنيابة

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٧
بالموافقة على اتفاق التجارة طويل الأجل واتفاق الدفع طويل الأجل
والكتب المتبادلة الملحقه هما بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة
جمهورية الصين الشعبية الموقعين في بكين بتاريخ ٢١ مارس ١٩٧٧ ؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٧٧ ؛

قرر :

مادة وحيدة : ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التجارة طويل الأجل
واتفاق الدفع طويل الأجل والكتب المتبادلة الملحقه هما بين حكومة
جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية الموقعين في بكين
بتاريخ ١١ مارس ١٩٧٧ ، ويعمل بهما اعتباراً من ٢١ سبتمبر ١٩٧٧

بطرس بطرس غالى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات
بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان
الديمقراطية والموقع عليها في الخرطوم بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومتى جمهورية
مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية والموقع عليها في الخرطوم
بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شبان سنة ١٣٩٧ (١٩ يوليو سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

بكين في ٢١ مارس ١٩٧٧

صاحب السعادة

أتشرف بإحاطة معادنتكم أني تسلمت كتابكم بتاريخ اليوم ونصه
كالاتي :
" بالإشارة إلى المادة (٣) من اتفاق الدفع الموقع اليوم ، أود أن
أين فيما يلي ما تم الاتفاق عليه :

(أ) الأرصدة في ١٩٧٧/٣/٢٠ " لحساب الصين " و " حساب
مصر " المفتوحين بعملة البنك المركزي المصري والبنك الشعبي
الصيني بالجنهات الأسترالية الحسابية وفقاً لاتفاق الدفع المؤرخ
١٩٦٢/٣/٧ بعد مراجعتها والموافقة عليها بين البنك المركزي
المصري والبنك الشعبي الصيني سوف تحول إلى الدولار الأمريكي
وتنقل إلى الحسابات التي تفتح وفقاً للمادة (٢) من اتفاق
الدفع الموقع اليوم ويتم التحويل على السعر المتوسط بين سعرى
الشراء والبيع للجنه الأسترالى مقابل الدولار الأمريكى المحدد
من بنك لويز ليتند (فيما وراء البحار) ، لندن حسب إقتال أعمال
يوم ١٩٧٧/٣/٢٠

وفي حالة عدم توافر السعر سالف الذكر في التاريخ المبين
أعلاه يتم التحويل إلى الدولار الأمريكى على أساس السعر
المتوسط بين سعرى الشراء والبيع للجنه الأسترالى مقابل الدولار
الأمريكى المحدد من بنك لويز ليتند (فيما وراء البحار) ، لندن
حسب إقتال أعمال آخر يوم كان السوق مفتوحاً فيه .

(ب) الأرصدة في ١٩٧٧/٣/٢٠ لجميع وسائل الدفع الصادرة قبل
١٩٧٧/٣/٢١ بالجنهات الأسترالية الحسابية وفقاً لعقود مبرمة
في إطار اتفاق الدفع المؤرخ ١٩٦٢/٣/٧ سيتم تحويلها إلى
الدولارات الأمريكية الحسابية بالسعر الموضح بالفقرة (أ)
في تاريخ توقيع اتفاق الدفع المؤرخ ١٩٧٧/٣/٢١ المدفوعات
التي تنشأ في هذا الخصوص ستفيد في الحسابات المفتوحة
بالدولار الحسابى في تواريخ الاستحقاق .

من المفهوم عملياً أن المدفوعات المفتوحة بالآسترالى التي
تم قبل التنفيذ الفنى من جانب البنك المركزي المصري والبنك
الشعبى الصينى للفواعد المذكورة أعلاه سوف يستمر قيدها
في الحسابات المفتوحة فعلاً بالجنه الأسترالى في دفاتر البنكين .
ويكون هذا الخطاب وردكم عليه جزءاً لا يتجزأ من اتفاق الدفع
الموقع اليوم .

وأرجو معادنتكم أن تعزوا لى أن ما جاء في هذا الخطاب يعكس ما تم
الاتفاق عليه بيننا .
وتفضلوا بقبول فائق احترامى ما

د - صالح إبراهيم طولان
وكيل أول وزارة التجارة والتموين
جمهورية مصر العربية

إلى صاحب السعادة
نائب وزير التجارة الخارجية
جمهورية الصين الشعبية

اتفاقية

بين حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان
الديمقراطية

بشأن تشجيع وحماية الاستثمار

إن جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية رغبة منهما في توطيد التعاون الاقتصادي بين الدولتين وبفرض تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار التي يقوم بها رعايا كلا الدولتين داخل أراضي الدولة الأخرى وأخذاً في الاعتبار أن تشجيع وحماية هذا الاستثمار سيؤدي إلى زيادة تدفق رأس المال بما يحقق الازدهار الاقتصادي في الدولتين ، وإدراكاً منهما أن حماية الاستثمار كفيلة بتنشيط المبادرات الاقتصادية الخاصة ، اتفقتا على ما يلي :

(المادة الأولى)

لأغراض هذا الاتفاق فإن :

- ١ - لفظ استثمار يمثل كل الأصول بما في ذلك :
 - (أ) الأسهم وغيرها من الأنواع الأخرى من ممتلكات الشركات .
 - (ب) المطالبات النقدية أو أى نشاط في ظل عقد ذات قيمة مالية .
 - (ج) الحقوق المتعلقة بالثروة المنقولة وغير المنقولة .
 - (د) براءة الاختراع والحقوق المتعلقة بالعلامات التجارية والأسماء والمراكبات التجارية وأى ملكة صناعية أخرى والحقوق المتعلقة بحق المعرفة .
 - (هـ) حقوق الامتيازات وتشمل حقوق البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية .

٢ - لفظ " رعايا " يعنى الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية ذلك الطرف المتعاقد الآخر .

٣ - لفظ " شخص " يعنى الشخص الطبيعي والاعتباري على حد سواء .

(المادة الثانية)

يقبل كل طرف من الطرفين المتعاقدين ويشجع في أراضيه وطبقاً لتشريعاته الاستثمار الذي يقوم به أى شخص من رعايا الطرف الآخر .

(المادة الثالثة)

يتمهد كل من الطرفين المتعاقدين بتوفير الحماية الكاملة للاستثمار الذي يقوم به في أراضيه أى شخص من رعايا الطرف الآخر كما يضمن لهذا الاستثمار معاملة عادلة .

وتحققاً لهذا الغرض يحول كل طرف من الطرفين المتعاقدين إلى الاستثمار المذكور الاستفادة من نفس الرعاية والحماية المحولة للاستثمار الذي يقوم به أى شخص من رعاياه أو من رعايا أى دولة أخرى وذلك على أساس المعاملة بالمثل ، ولا تشمل هذه المعاملة المزايا التي يمنحها أى من الطرفين المتعاقدين لرعايا دولة ثالثة بحكم عضويتها أو ارتباطها باتحاد بحركى أو سوق مشتركة أو منطقة تجارية حرة .

(المادة الرابعة)

بإذن الطرفين المتعاقدين في تحويل ما يلي :

يرسم الاستثمار وذلك طبقاً للتشريعات الجارية العمل بها في كل من الدولتين :

- (أ) الأرباح الحقيقية الصافية والفوائد وحصص الأرباح الراجعة للمستثمرين من الأشخاص الممتنعين لأحد البلدين .
- (ب) المتحصل من التصفية الكلية أو الجزئية للاستثمار .

(المادة الخامسة)

يعمل كل طرف متعاقد طبقاً لتشريعته على تسهيل مزاولة النشاط المهني للأشخاص الطبيعيين الممتنعين للطرف الآخر إذا كان هذا النشاط ضرورياً للاستثمار المنجز في أراضيه .

(المادة السادسة)

(١) تعمل كل من حكومتى الدولتين المتعاقدين على تسوية أى نزاع أو خلاف في الرأى يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بالطرق الودية .

(٢) في حالة عدم التوصل إلى اتفاق ودى يكون لأى من الطرفين المتعاقدين طرح النزاع على هيئة تحكيم .

(٣) تشكل هيئة لتحكيم في كل حالة على حدة كما يأتي .
يعين كل من الطرفين المتعاقدين عضوانه ثم يختار الطرفان رئيساً لهم ويجب أن يكون من مواضئ دولة ثالثة . ويتم تعيين العضوين خلال شهرين والرئيس خلال ٣ أشهر من تاريخ قيام أى من الطرفين بإخطار الطرف الآخر برغبته في عرض النزاع على هيئة التحكيم .

(٤) في حالة عدم مراعاة أى من الطرفين المتعاقدين للدد المحددة في الفقرة السابقة فإنه يكون للطرف الآخر في حالة عدم وجود أى اتفاق مخالفة أن يطلب إلى أمين عام جامعة الدول العربية القيام بإجراء التعيينات اللازمة فإذا كان أمين عام جامعة الدول العربية مواطناً لأى من الطرفين المتعاقدين أو قام لديه مانع من تأدية هذه المهمة فيطلب ذلك إلى نائب الأمين فإذا كان نائب الأمين مواطناً لأى من الطرفين المتعاقدين أو قام لديه مانع أيضاً من تأدية هذه المهمة فيطلب إلى العضو التالي بحسب الأقدمية والذي يتوفر فيه عدم تعيينه لأى من الطرفين المتعاقدين وعدم قيام مانع في حقه من القيام بالتعيينات اللازمة .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٩ بشأن الموافقة على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية والموقع عليها في الخرطوم بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٨ وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٧/٨/٦

قرر:

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية والموقع عليها في الخرطوم بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٨ ، ويعمل بها اعتباراً من ١٩٧٨/٣/١٤ ما

تحريراً في ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٩٨ (٢٩ مارس سنة ١٩٧٨)

محمد إبراهيم كامل

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٨١ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على اتفاق القرض وضمان القرض لتوسيع قناة السويس بين حكومة جمهورية مصر العربية وهيئة قناة السويس والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الموقعين في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاق القرض وضمان القرض لتوسيع قناة السويس بين حكومة جمهورية مصر العربية وهيئة قناة السويس والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الموقعين في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٧٧/٩/٢٨ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ المحرم سنة ١٣٩٨ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

(ه) تصدر قرارات هيئة التحكيم بأغلبية الأصوات ويكون قرارها نهائياً وملزماً ويحمل الطرف الخاسر نفقات هيئة التحكيم ولها أيضاً تحديد الفوائد الإجرائية التي تدفعها مع مراعاة المبادئ الأساسية للتناهي .

(المادة السابعة)

لا تسرى الأحكام السابقة إلا على الاستثمار الذي ينشأ بعد تاريخ العمل بهذا الاتفاق

(المادة الثامنة)

(أ) يبلغ كل طرف من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر باستيفاء الإجراءات المطلوبة في أراضيه لوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ ويعمل بهذا الاتفاق ابتداء من تاريخ آخر تبليغ .

(ب) يسرى هذا الاتفاق لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد لنفس المدة ما لم يعان أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة عن فسخه قبل انتهاء كل مدة بسنة واحدة .

(ج) يبقى هذا الاتفاق في حالة الفسخ مطبقاً على الاستثمار القائم خلال عشر سنوات من تاريخ البدء في تنفيذه .

حرر هذا الاتفاق بالخرطوم من نسختين أصليتين باللغة العربية ووقع عليه ممثلاً حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية .

الخرطوم في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٧ (الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧)

الرئيس محمد داود بكر

ممدوح سالم

نائب رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

ورئيس الوزراء

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة جمهورية السودان

الديمقراطية